الفصل الثامن

خلاصات وانتهاءات عامة

٠ هناك **خطوط أساسية ثابتة** في شخصية العقيد القذافي تفسر جلّ سلوكه السياسي على الصعيد الداخلي. **أولها** إصراره على **الاستئثار والإستفراد الكلي بالسلطة** وباتخاذ القرارات، فهو لا يرضى بغير **سلطة مطلقة** لا ينازعه فيها أحد [٦٩] . ولعل إصدار وثيقة " **الشرعية الثورية** " التي نصت في فقرتها الأولى على أن " **تكون التوجيهات الصادرة عن قائد الثورة ملزمة التنفيذ** " هو أوضح وأصرخ دليل على هذا الأمر. **أما الخط الثاني** فهو **عدم استعداد القذافي للتقيد بأي نظام أو نسق** للحكم والإدارة ولإتخاذ القرارات ولتحديد الصلاحيات .. حتى لو كان هذا النظام من صنعه هو، وفي هذا السياق نجد القذافي لا يكتفي **بإلغاء دستور البلاد** الذي وضعته الجمعية التأسيسية في عام ١٩٥١، بل يلغي الإعلان الدستوري الذي أعلنه هو وجماعته [٧٠] ، ولا يفي بالوعود التي كان قد أطلقها بوضع دستور دائم، كما أن التعديلات المتواصلة التي ظل يجريها على التشريعات والقوانين والقوالب التنظيمية ومسمياتها في نظامه السياسي هي ذات دلالة واضحة بهذا الخصوص. أما **ثالث هذه الخطوط** في شخصية القذافي فهو حرصه الممائل على عدم الخضوع لأي نوع من المحاسبة والمساءلة، وإصراره على **التهرّب والتنّصل من أية مسئولية عما يترتب على اختياراته وسياساته وتوجيهاته من نتائج سلبية وأخطاء** [٧١] .

ومقتضى هذه **الصفات الثلاث** في شخصية القذافي وتحكمها المطلق في سلوكه السياسي الذي عرف عنه منذ الأول من سبتمبر ١٩٦٩، أن نراه يبحث دوما عن " **واجهة**

---

٦٩ أورد **فتحي الديب** (الذي عمل مستشاراً موفداً من عبد الناصر إلى مجلس قيادة الثورة منذ الأسبوع الأول للانقلاب وحتى أبريل ١٩٧١) في كتابه الذي ألفه عن تجربته في ليبيا تحت عنوان " **عبد الناصر وثورة ليبيا** " أن أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي بدأوا يصارحونه منذ شهر مايو ١٩٧٠ بتحفظاتهم حول أسلوب تعامل القذافي معهم و " أنه درج في الآونة الأخيرة على اتخاذ القرارات دون أخذ رأيهم على عكس ما كان متبعا سابقا، متعللا في ذلك بأنهم لا يفهمون ولا يدرسون " و " .. أنه يلغي ما يتخذونه من قرارات في حدود اختصاصاتهم ... " و " أن العقيد يتدخل في كل صغيرة وكبيرة ويصدر أوامره، دونما تكليف لهم في إطار اختصاصاتهم، وإذا ما ترتب على أوامره أي خطأ وجّه اللوم إليهم واتهمهم بالتقصير والإهمال " و " أنه درج مؤخراً على إصدار قرارات فردية عنيفة ... " م. س. ص (٢٥٣ – ٢٥٤).

٧٠ قام القذافي في ٧ أبريل ١٩٨٩ بتمزيق " **الوثيقة الخضراء الكبرى** ... " التي كان قد أوعز لمؤتمر الشعب العام بإصدارها في ١٩٨٨/٦/١٢.

٧١ راجع ما ردده وقاله أعضاء مجلس قيادة الثورة لفتحي الديب بهذا الشأن. وقد قال القذافي أثناء مداخلته في مداولات المؤتمر الشعبي بمنطقة بابي سليم يوم ١٩٩٠/١/٢٧ ما نصه: " وأنا أمارس شرعيتي أو لا أمارسها أنا غير مسئول أمام أحد ... إن الذي قام بالثورة ليس معيّناً ... ومسئوليته أمام ضميره وهو ليس مسؤولاً أمام أي واحد آخر، الشرعية الثورية مسؤولة أمام الضمير لأنها هي المبدعة لهذا العمل الثوري " السجل القومي، المجلد الواحد والعشرون ٨٩ / ١٩٩٠ م. س. ص (٤٦٥ – ٤٧٠).

" يحكم من خلالها البلاد حكماً فردياً مطلقاً، كما يحرص في الوقت ذاته على ألا تشكل هذه الواجهة أي " **خطر أمني** " على سلطته وألا تنازعه السلطة والنفوذ، والأهم من ذلك **أن تمكنه هذه الواجهة من التنصل من أي مسئولية عن تصرفاته وممارساته وتوجيهاته حيث تبدو هذه " الواجهة " في الظاهر هي التي تحكم البلاد.**

فعلى امتداد الحقبة **منذ قيام الانقلاب في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ وحتى مارس ١٩٧٧** كان " **مجلس قيادة الثورة** " هو " **الواجهة** " التي حكم القذافي البلاد من خلالها، ومارس باسمها وبواسطتها سلطته الفردية المطلقة [٧٢] .

أما في هذه الحقبة الجديدة التي بدأت مع **الثاني من مارس ١٩٧٧**، فقد كان " **النظام الجماهيري** " المزعوم و " **السلطة الشعبية المباشرة** " المتمثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية ... إلخ هي " **الواجهة** " الجديدة التي حكم القذافي من خلالها البلاد، ومارس بواسطتها وباسمها سلطته الفردية المطلقة.

- ويقوم " **النظام الجماهيري** "، في اعتقادي، على فكرة أوردها عالم اجتماع واقتصاد ايطالي من أصل ألماني يدعى " **روبرتو ميشال** " (توفى في روما عام ١٩٣٦) تأثر في بداية حياته بالماركسية ثم بالفاشية، وتتلخص هذه الفكرة في أنه [٧٣] :

> " من الأسهل أن تسيطر على جمهور وأن تتحكم فيه، من السيطرة على مجموعة صغيرة من المستمعين .. إن مجموعة كبيرة من الأشخاص المجتمعين في مكان ضيق هي، بلا منازع، أسرع بالوصول إلى حالة من الخوف غير المبرر، أو الحماسة ذات العواقب الخطيرة، من **اجتماع مصغّر**، يتمكن حاضروه من أن يتحاوروا فيما بينهم ويناقشوا الموضوعات المطروحة بكل هدوء وسكينة .. "

- ويمكن تلخيص **أهداف القذافي** من هذا " **النظام الجماهيري** " المزعوم في الآتي:

أولاً: **تحميل الشعب الليبي المسئولية الكاملة عن تركة وتبعات ممارسات النظام الانقلابي خلال الحقبة السابقة منذ قيام الانقلاب** (حقبة مجلس قيادة الثورة) سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. (لم يقدم الانقلابيون إلى الشعب الليبي كشف حساب عن هذه الحقبة ولم تجر محاسبتهم أو مساءلتهم عنها أمام أي جهة حيث كان مجلس قيادة الثورة يملك في يديه صلاحيات السلطة التشريعية

---

٧٢ راجع فصول الباب الثالث من هذا الكتاب.

٧٣ راجع روبرتو ميشال " الأحزاب السياسية – دراسة سوسيولوجية " ترجمة منير مخلوف. من منشورات دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٨٣ ص (٢١).

إلى جانب الصلاحيات السيادية والتنفيذية وفقاً للإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٩/١٢/١٩ م).

ثانياً: **التنصّل من الإلتزام بإصدار " دستور دائم " وفقاً لما نص عليه " الإعلان الدستوري "** في ديباجته وفي المادة (٣٧) منه. حيث أن " الدستور " يقوم عادة بتحديد الصلاحيات والمسئوليات والعلاقات بين مختلف مؤسسات الدولة ويجعل المسئولين بالدولة – أيّا كانت ألقابهم وصفاتهم – خاضعين لأحكامه وهو ما يصطدم برغبة القذافي في حكم البلاد حكماً مطلقاً وفقاً لتصوراته ورؤاه واختياراته الخاصة بدون خضوع لأي دستور أو قانون. **فالثورة في نظر القذافي لا تعرف الدستور أو القوانين.** وفي مقابل إبقاء البلاد بدون دستور نصت وثيقة " إعلان قيام سلطة الشعب " على استمرار القذافي **" قائداً للثورة "** بـ **" صلاحيات ثورية "** مطلقة وغير محدودة [٧٤] جرى تأكيدها بإصدار **" وثيقة الشرعية الثورية ".** في ١٠ مارس ١٩٩٠ التي نصت في مادتها الأولى على أن **" تكون التوجيهات التي تصدر عن قائد الثورة ملزمة التنفيذ ".**

ثالثاً: **عدم تحمّل القذافي لأي مسئولية أو الخضوع لأي مساءلة** أمام أي جهة بشأن النتائج السلبية التي تجرّها تصوراته واختياراته وتوجيهاته التي فرضها على الشعب الليبي .. مع الحرص في الوقت ذاته على إضفاء سمت **" شعبي "** و **" ديمقراطي "** مزيّف على نظام الحكم وتحميل الشعب الليبي المسئولية عن كل ذلك. وهو ما تؤكده المقتطفات التالية من الخطاب الذي ألقاه بميدان الشهداء بطرابلس يوم ٨ مارس ١٩٧٧ [٧٥] :

> " ولكن اعتباراً من الآن، فإن أي شئ يتحقق في المستقبل سيعود فيه الفضل إليكم أنتم، إلى الجماهير، **وأي شئ تفشل فيه الجماهيرية تتحملون أنتم مسئوليته. وهذه المسئولية ليست كلاماً عاماً، ولكنها مسئولية سياسية، ومسئولية رسمية ومسئولية إدارية تماماً كالتي كان يتحملها القادة الحقيقيون للثورة وضباطهم وجنودهم في السبع سنوات التي مضت ... المسئولية الرسمية للنجاح أو الفشل، ستقع عليكم أنتم ... "**

رابعاً: **إسكات أي صوت معارض أو ناقد لسياسات النظام وممارساته،** بحجة أن الذي يقوم بمثل هذه المعارضة إنما يعارض " حكم الشعب " و " إرادة الشعب " و " اختيار الشعب " الذي تمثله هياكل السلطة الشعبية (من مؤتمرات ولجان شعبية ونقابات واتحادات وروابط مهنية) وقراراتها:

---

٧٤ فضلاً عن صلاحياته العسكرية الكاملة كقائد أعلى للقوات المسلحة الليبية.

٧٥ السجل القومي، المجلد الثامن ١٩٧٦ / ١٩٧٧. طبعة المكتب الشعبي بباريس ١٩٨٣ ص (٤٠١).

" **المعارضة موجودة في المؤتمرات الشعبية.** يستطيع أيّ كان أن يدلي في هذه المؤتمرات برأي معارض ويدافع عنه، وإذا لم يقتنع به مؤتمر الشعب، فإن رأي هذا المعارض يبقى شخصياً .. لكن إذا أراد أحد أن يقضي على سلطة الشعب فإن الشعب كله سيقف ضده، **ويصبح عدواً للشعب الليبي ويعامل على هذا الأساس ... لا معنى للمعارضة إلا إذا كانت هناك فئة من المواطنين في الحكم وفئة أخرى خارج الحكم وتريد الوصول إليه .. لكن حين يكون الجميع في السلطة – كما هو الحال في ليبيا – فكيف يمكن معارضة ذلك ؟** " [٧٦]

خامساً: **التخلص الناعم ممن بقي من أعضاء مجلس قيادة الثورة** وإمكانية منازعتهم له السلطة والنفوذ ليس فقط من خلال **إلغاء الإعلان الدستوري** (الذي كان قد أعطى لهذا المجلس بموجب المادة (١٨) منه صلاحيات سيادية وتنفيذية وتشريعية) ومن خلال **إعلان فصل السلطة عن الثورة** في مارس ١٩٧٩ وتوزيع ما كان لدى هذا المجلس من صلاحيات على هياكل السلطة الشعبية المباشرة (مؤتمرات شعبية ولجان شعبية ومؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة) ولكن أيضاً من خلال **حصر قيادة الثورة والشرعية الثورية في شخصه** دون بقية رفاقه.

، وعلى الرغم من " **المظهر الديمقراطي** " الذي حرص القذافي أن يدعّيه لنظام " حكمه الجماهيري " وأن السلطة في الجماهيرية هي بيد الشعب الليبي ومؤتمراته الشعبية الأساسية، إلا أنه لم يتردد في **تجاهل هذه " الهياكل / الواجهة " التي أقامها منذ مارس ١٩٧٧ تجاهلاً كاملاً كلما عنّ له ذلك تحت مختلف الذرائع والحجج " الثورية " دون أن يكون في مقدور أي من هذه الهياكل الاعتراض على ذلك التجاهل بسبب تحكم العقيد القذافي الكامل في حركتها وفي قراراتها وفي مجمل أدائها.**

فعلى سبيل المثال، لقد ردد القذافي في العديد من المناسبات منذ مارس ١٩٧٧:

أن " **القرار بيد المؤتمرات الشعبية** " [٧٧]

وأن " **المؤتمرات الشعبية الآن في عصرها الذهبي، فهي التي تصدر القرارات التي لا تخطئ أبداً** " [٧٨]

---

٧٦ مجلة " المستقبل " السنة (٨) العدد (٤٠٧) بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ " القذافي بقلم القذافي " عبد الكريم أبو النصر وقد واصل القذافي نعت المعارضة بالطريقة ذاتها على امتداد السنوات التالية. راجع على سبيل المثال ما ورد على لسانه يوم ٢٠٠٤/١/٥ أثناء خطابه في أعضاء اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام.

٧٧ من خطاب القذافي بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢ السجل القومي المجلد الثامن ٧٦ / ١٩٧٧.

٧٨ من خطاب القذافي بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩. صحيفة " الجماهيرية " ١٩٨٤/١٠/١٢ وصحيفة " الزحف الأخضر " ١٩٨٤/١٠/١٥.

وأن " **القرارات التي تصدر عن المؤتمرات الشعبية تصبح مقدسة ... وأي اعتراض على تنفيذ هذه القرارات من قبل فرد أو أفراد يعتبر اعتراضاً غير ديمقراطي، ولا يعتد به إطلاقاً .. هو تعطيل للإرادة الشعبية يجب مقاومته...** " [٧٩]

إلا أنه لم يتردد على امتداد السنوات منذ الزعم بقيام سلطة الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية في عام ١٩٧٧ أن **يعترض علانية وبكل تبجّح واستهتار على قرارات بعض هذه المؤتمرات.** من ذلك على سبيل المثال ما جاء على لسانه ونشرته وسائل إعلامه في خطاب ألقاه بتاريخ ١٩٧٩/١/٤ [٨٠] :

" ... إذا كنت مؤمن بالثورة تموت في سبيلها بدون مناقشة .. **فالمؤتمرات التي اعترضت على تعمير الشريط الساحلي من جديد، اعترضت على أهم تحوّل ثوري، وموقفها موقف رجعي، مضاد للثورة ...** "

" .. ولمّا نتكلم عن قوى الثورة، فإننا لا نتكلم عن أولئك الذين قالوا في منطقة ما أو **مؤتمر ما** : إننا غير مقتنعين بجدول الأعمال الذي طرح من القيادة فيما يخص **تشغيل المدرسين** بالدرجة الأولى، **هؤلاء ليسوا معنا** .. تفضل إذا لم تقتنع أخرج (من المؤتمر)، إننا ضد الثورة. "

" .. **الذين يقولون (في المؤتمرات) أنهم غير ملتزمين، أو غير مؤمنين بواحدة من الفقرات التي لم نتعود عليها (في جدول الأعمال) .. أنت إذاً لست من القوى (الثورية)، وابق مثلك مثل المتشككين** "

كما ردد العقيد القذافي الموقف نفسه خلال خطاب ألقاه في ١٩٧٩/٣/٢٠ حيث جاء على لسانه [٨١] :

" مناقشة في المؤتمر الشعبي في سببها .. واحد .. يتمنطق علينا في المؤتمر الشعبي .. **يسأل في أشياء تدلّ على التغفيل .. تدلّ على أن الناس الذين ناقشوا كانوا مغفلين وعلى أن أمانة المؤتمر كانت مغفلة.** "

وكذلك خلال خطاب ألقاه بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٥ حيث قال وبالحرف الواحد[٨٢] :

" قانون الشعب المسلح .. **لا يمكن أن يصدر بهذا الشكل** (الذي أقرته المؤتمرات الشعبية) لأن المؤتمرات الشعبية الأساسية فضّلت البقاء في الوضع الذي كانت عليه وهو الخدمة الإلزامية والتجنيد الإجباري .. قانون

---

٧٩ من خطاب للقذافي بتاريخ ١٩٨٥/٨/٨. صحيفة " الجماهيرية " ١٩٨٥/٨/٩ وصحيفة " الزحف الأخضر " يوم ١٩٨٥/٨/١٢.

٨٠ السجل القومي. المجلد العاشر ٧٨ / ١٩٧٩.

٨١ راجع صحيفة " الفجر الجديد " الصادرة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٢ م.

٨٢ راجع صحيفة " الجماهيرية " الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٧.

الشعب المسلح بالشكل الذي تمّ إقراره (من قبل المؤتمرات الشعبية) **لا يمكن أن يصدر**، لأن المؤتمرات الشعبية قالت إن المرأة تتدرب بالاختيار، وما دام الأمر كذلك فإن التدريب يصبح خسارة .. نتيجة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية التي قررت تدريب المرأة بالاختيار. "

كما ورد على لسان القذافي خلال مداخلته في **مداولات المؤتمر الشعبي لبوسليم** بطرابلس يوم ١٩٩٠/١/٢٧ م [٨٣] :

" .. أنا نمشي نحضر مؤتمر قمة، وإلا نزور دولة باسم " الشرعية الثورية "، موش مفوضني حد، لأني أنا مازلت موجود في مكان حوّلت منه شخص اللي كان قبلي... "

، وتجسّد **المقتطفات** التالية من خطب القذافي ما أشرنا إليه من أن أحد الأهداف الرئيسية عند القذافي من وراء هذا النظام الجماهيري بهياكله المتعددة هو **تحميل المسئولية للشعب الليبي عن كافة النتائج الوخيمة التي ترتبت على السياسات والاختيارات التي فرضها عليه من خلال هذه الهياكل** .. ففي ٧ أكتوبر ١٩٨٩ قال القذافي ما نصه [٨٤] :

" .. **أما بالنسبة لي فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن اعترف بأنني حكمت هذه البلاد في يوم من الأيام إطلاقاً ... وكل المسئولية هي مسئولية الليبيين رجالاً ونساءً** ... وما دام الشعب هو الذي بيده السلطة فهو إذاً المسئول عن الفساد ... إن همي طوال العشرين سنة الماضية أن يحكم الشعب الليبي بدلاً من معمر القذافي وبدلاً من مجلس قيادة الثورة ... أنا اعتبر أن هناك فساداً قمتم به، وأنكم **الشعب بكامله قد انحرف** ... وبالتالي لا تحملوني مسئولية أنني حكمت أي يوم في ليبيا .. السنوات الأولى كانت سنوات تأكيد للثورة ... فلا تحسبوا تلك الفترة لأنها لم تكن فترة للحكم ... وعليه مادامت السلطة في يدكم فأنتم المسئولون عنها وأنا لا نبغي نحكم ولا حكمت في الماضي .. لكن وضعكم هذا لا دخل لي به ... وهذا فساد لا أقبله ولا تربطني بكم أية علاقة لا من بعيد ولا من قريب .. **وإن كان هناك فساد أو تخريب فهو منكم** أنتم وبينكم وبين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي لست مسئولاً عنها وإنما أنتم المسئولون عنها ... نحن لا نحكم ولو أننا نحكم لكانت البلاد الآن جنة ... والآن أنا غير راض عن تصرفاتكم كلها التي تعملونها بين المؤتمرات واللجان مثل عدم رضائي عن الحكومة التي كانت تحكم، وهذه قمت عليها بثورة، أما الآن فالشعب من يقوم بالثورة عليه ؟ ... "

---

٨٣ السجل القومي، المجلد الواحد والعشرون ٨٩ / ١٩٩٠ ص (٤٦٦).

٨٤ السجل القومي، المجلد الحادي والعشرون ١٩٨٩ / ١٩٩٠. الصفحات (١٩٧ – ٢٤٢).

هذا ما قاله القذافي في العام ١٩٨٩ بعد مرور أكثر من اثنى عشر عاماً على إعلان قيام سلطة الشعب المزعومة، وهو ما ظل القذافي يردده على امتداد السنوات التالية.. ففي الخطاب الذي ألقاه بمدينة سبها يوم ١ **سبتمبر** ٢٠٠٢ قال ما نصه:

" **وأنتم لا تفهمون حتى النظرية الجماهيرية** ... أنا لست معكم. فأنا أريد أن نصل إلى نتيجة .. **أنا ليس معكم ولا أنتم على دربي** ومع سلامتكم ... " فإذا بقيتم تشتغلون في الفساد فأنا لست معكم، إذا كنتم تريدون ممارسة هذا السلوك فأنا نتطهر ونمشي بعيداً عنكم، أنا ليس في مصلحتي أن اتفق معكم لأنه لو بقيت معكم نفقد معكم الثورة والثورة صعبة وأنتم لا تريدونها .. "

كما ورد على لسانه في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر الشعب العام بسرت يوم ١٣ **يونيه** ٢٠٠٣ م [٨٥] :

" ... أنا لست راضياً على أي شئ يجرى .. **وهذا كله لست مسئولاً عليه**، المؤتمرات الشعبية .. اللجان الشعبية .. ممكن النظام الجماهيري .. وحتى هذه ممكن تكون صورية .. أما النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والتربوي وما إليه **ليس لدي علاقة بهذا كله .. لا تصدقوا الذين يقولون لكم هذه توجيهات الأخ القائد هذه توجيهات** القائد .. كل الأشياء هذه أنتم الذين قمتم بها ... **اعتبر كل شئ مزوراً على الثورة ومزيف من أول يوم** ... قلنا الأشياء التي تجرى الآن أنا **لا علاقة لي بها، هذه الدولة التي صنعتموها أنتم أنا أقف متفرجاً عليها فقط ... وكل شئ ليس صحيحاً ... الذي يجرى الآن ليس صحيحاً** ... هذا يدل على أنكم لا تجمعون الناس في المؤتمرات ولا هم يحضرون وضع الميزانية (ولا هم) يضعون جدول الأعمال يبدو أنها **كلها مزوّرة** ... يعني سلسلة الأزمات المفتعلة والتي هي غير صحيحة .... **نحن لم نقل هذا، الثورة لم تفعل هذا، أنا لم أقل هذا، أنتم وضعتم نظام اقتصادي آخر خاص بكم عام بعد** عام في كل مرة مصرون على السير في الطريق الذي تسيرون فيه الآن **وأنا أتفرج عليكم، وأنا لست خبيراً اقتصادياً ولا إدارياً ولا قلت لكم أنا أستطيع أن أقدم لكم حلاً للمشاكل الاقتصادية** [٨٦] ..."

وفي ١٩ **سبتمبر** ٢٠٠٥ قال القذافي وبالحرف الواحد:

" ... ولا أريد اعتباراً من الآن فصاعداً أن أحداً يحملني أنا المسئولية ونحن ندافع عن أنفسنا .. **السلطة منذ عام ٧٧ تركناها لكم**، ولا أقبل أي واحد يقول لماذا معمر لم يلتفت إلى الداخل ... **لا .. أنا لست مسئولاً ولست حاكماً منذ عام ٧٧ أنت المسئول أنت الشعب** ... أنا كنت أعتقد أن المؤتمرات الشعبية الأساسية تمارس السياسة والسلطة بهذا الشكل ... "

---

٨٥ ألقى القذافي هذا الخطاب بعد نحو شهرين فقط من الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

٨٦ إذا كان الأمر كذلك فكيف أجاز القذافي لنفسه حق إدعاء تأليف الفصل الثاني من الكتاب الأخضر الذي يحمل عنوان " حل المشكل الاقتصادي – الاشتراكية " ؟

وقد ردد القذافي هذه الادعاءات خلال المقابلة التي أجرتها معه قناة " الحرّة " الأمريكية مساء يوم الأحد ٨ يناير ٢٠٠٦ م حيث جاء على لسانه رداً على سؤال وجهه إليه المذيع حول ما حققته " الثورة " وعما إذا كان راضياً عن تجربته ؟ :

" **أولاً يعني هذه السنوات التي مرت ليست تحت قيادتي.** أنا قمت بالثورة مع زملائي عام ٦٩، وعام ٧٧ سلمنا السلطة للشعب. كان هناك إدارة الثورة، كانت مرحلة انتقالية من قيام الثورة إلى تسليم قيام سلطة الشعب. وكانت مرحلة انتقالية واستثنائية حتى سنّت قوانين استثنائية وتشكلت محاكم استثنائية مثل محكمة الشعب والمحاكم الثورية، وكانت يعني مرحلة لابد منها للانتقال من العهد المباد إلى العهد الجمهوري .. "

" **ثم عام ١٩٧٧ قامت سلطة الشعب سلموا السلطة للشعب.** قامت المنظمات الشعبية التي ضمت كل الشعب الليبي من رجال ونساء البالغين **وانتهى مجلس قيادة الثورة وانتهت الثورة وانتهت المرحلة الاستثنائية. فمن عام ١٩٧٧ حتى الآن هي قيادة الجماهير، يعني القيادة الجماعية المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.** وقامت ... اللجان الثورية وأخيراً بتشكيل القيادة الشعبية الاجتماعية العامة التي هي المظلة الوطنية للمجتمع الليبي ... نحن ألغينا الحكومة وحلّ محلها الشعب. "

كما ورد على لسان القذافي في أحدث خطاب ألقاه في الذكرى الثلاثين لقيام سلطة الشعب المزعومة يوم **٢ مارس ٢٠٠٧** بهذا الشأن:

> " نحن هؤلاء الضباط الأحرار ... لما قمنا بالثورة، لم نقل لكم نحن فلاسفة ونفهم أحسن منكم في الاقتصاد وفي الإدارة وفي الصناعة وفي الزراعة .. عمرنا ما قلنا هذا أبداً .. نحن جئنا حررنا ليبيا التي كانت مستعمرة ... **وسلمنا لكم السلطة في مثل هذا اليوم منذ ثلاثين عاماً .. جيل كامل، وسلمنا لكم السلطة بيدكم .. بعدها أنتم دبرّوا، لا تقولوا معمر ولا تقولوا غيره. أنا عمري قلت لكم أنا نفهم أكثر منكم، وأني نعرف ندبّر أموركم ونحلم أحلامكم ؟ لا .. أبداً ...** "

ولا نحسب أن المقتطفات السابقة تترك لدى أحد أي مجال للشك حول ما أراد القذافي تحقيقه من وراء هذا " النظام الجماهيري المزعوم، وهو في نظرنا، أن يبقى الحاكم الفعلي الوحيد للبلاد مع التنصّل الكامل من المسئولية عما يترتب على أقواله وأفعاله وتدخلاته وتوجيهاته (التي شملت كل شئ وعلى كافة الأصعدة الداخلية والخارجية) **من نتائج سلبية وآثار وخيمة، وتحميل تلك المسئولية لهياكل وواجهات " النظام الجماهيري " بزعم أنها هي التي تملك السلطة.**

ويمكننا في نهاية هذه الفصول أن نخلص – وبكل موضوعية – إلى أن ما ظل القذافي يدّعيه ويرّدده، منذ الثاني من مارس ١٩٧٧، حول " قيام سلطة الشعب و " الديمقراطية المباشرة " و " النظام الجماهيري " **هو مجرد أكذوبة كبيرة وسخيفة ليس لها أي رصيد على أرض الواقع،** وبقى القذافي – كما كان الحال قبل الإعلان عن قيام

هذه السلطة الشعبية المزعومة – صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في كافة أوضاع البلاد مستخدماً هياكل هذه السلطة (من مؤتمرات ولجان ونقابات ..) في تزييف إرادة الشعب الليبي ومستخدماً في الوقت ذاته " اللجان الثورية " و " أجهزته الأمنية " في التحكم في هذه الهياكل وفي مداولاتها وفي صياغة القرارات التي تصدر باسمها.

ونحسب أن الاستشهادات التالية مما ورد في عدد من الدراسات والبحوث والتقارير التي أعدّها المعنيون بتجربة " النظام الجماهيري " في ليبيا من منظور أكاديمي، تعزز صحة ما ذهبنا إليه من انتهاءات وخلاصات حول هذا النظام.

يقول جون رايت John Wright في كتابه " Libya, A Modern History "[٨٧] الصادر عام ١٩٨١ :

" .. إن ممارسة السلطة الشعبية استوجبت بالضرورة درجة من الرقابة والتوجيه المركزي. لقد اضطرت الدوائر الحكومية [الوزارات] أن تقوم بوضع المعلومات اللازمة في متناول المؤتمرات [الشعبية الأساسية] خلال اجتماعاتها. ومن ناحية أخرى، كان على الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام أن تتأكد من أن القضايا المطروحة للنقاش [من قبل المؤتمرات] جرى فهمها ومراجعتها واتخاذ القرارات بشأنها من قبل هذه المؤتمرات. ومن ثم فقد كانت هناك فرصة كافية لتركيز المناقشات والقرارات في صيغ مجملة ومقرّرة مسبقاً. إن هذه الحقيقة مضافاً إليها درجة " التحكم الشخصية " التي أصرّ القذافي وأعوانه المقربون على ممارستها، تدعو بالضرورة للتساؤل عن مدى صحة الادعاء بشأن ممارسة الشعب [الليبي] للسلطة. "

كما يورد جون ألان[٨٨] John A.Allan في كتابه " ليبيا، تجربة البترول " الصادر عام ١٩٨١ بهذا الشأن ما ترجمته:

" ... إن ليبيا في عام ١٩٨٠ محكومة بواسطة شخص يملك في يديه سلطة مطلقة، وقد مارس هذه السلطة بشكل أساسي بواسطة " اللجان الثورية " التي تضم عناصر منتقاة من الموالين له وكذلك بواسطة الجيش والأجهزة الأمنية. وإن المؤسسات الديمقراطية التي أقيمت مع نهاية السبعينات وأخذت شكل اللجان الشعبية هي مجرد واجهة تجميلية وليس لها أي تأثير على السلطة المركزية التي ظل يسيطر عليها الزعيم الليبي. "

أما ليليان كريج هاريس Lillian Craig Harris فتورد في كتابها " Libya, Qadhafi's Revolution and the Modern State "[٨٩] الصادر في عام ١٩٨٦ ما ترجمته:

---

٨٧ م. س. ص (١٩٢).

٨٨ John A. Allan, " Libya, Experience of Oil " Croom Helm, London, 1 st ed. P. 304.

٨٩ م. س. ص (٦٧ – ٦٨).

" ... **ليس للعقيد القذافي موقع رسمي في بنيان الحكومة الليبية الفضفاض.** وهو يفضل بدلاً من ذلك أن يتباهى بحكم الشعب من خلال عدم تقلده لأي منصب رسمي. ومع ذلك فإن **سلطته على مؤتمر الشعب العام – ومن ثم على كامل العملية السياسية – واضح.** وعندما حدث في إحدى المناسبات أن تحدّى مؤتمر الشعب العام القذافي، نجح الأخير في إخضاع المؤتمر لإرادته كما يتضح من وقائع بدايات عام ١٩٨٤. فخلال الانعقاد السابع له، يناير – فبراير ١٩٨٤، **رفض مؤتمر الشعب العام** الموافقة على المقترحات التي كان القذافي يفضلها .... **كان رد فعل القذافي لهذا الرفض سريعاً. لقد أعلن على الملأ شجبه لغياب الحماس الثوري لدى " القوى الرجعية ". كما قام خلال شهر مارس بتنظيم " مظاهرات شعبية " تطالب بتنفيذ المقترحات التي سبق رفضها من قبل مؤتمر الشعب العام. كما جرت الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للمؤتمر ذاته الذي قام بالموافقة بشكل عاجل على التدريب الإجباري لجميع الطلاب [أحد الموضوعات التي كان المؤتمر قد رفضها].** ومع نهاية عام ١٩٨٤ أذّعت الصحافة الرسمية أن قانون الشعب المسلح [الذي كان المؤتمر قد رفضه في السابق] قد جرت الموافقة عليه من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الطلابية والنسائية في أول انعقاد لها خلال عام ١٩٨٤ ... "

أما **ديرك فانودويل** Dirk Vanewalle فقد أورد في كتابه " Libya Since Independence " الصادر عام ١٩٩٨ بشأن تجربة السلطة الشعبية والنظام الجماهيري في ليبيا [٩٠] ما ترجمته:

" ... لقد ثبت أن المشاركة [الشعبية السياسية المباشرة] بدلاً من نظام التمثيل النيابي هي مشروع عالي التكلفة إذ أنه يتطلب أعباء لوجستية ومالية هائلة غير أن النظام بدا حريصاً على دعمه. "

" وفضلاً عن ذلك، فمن عدة أوجه مهمة، فإن **عملية التفويض** في الصلاحيات [للمؤتمرات واللجان الشعبية] **ظلت محدودة**، فقد احتفظت الأمانات [الوزارات] في يدها بسلطات واسعة، كما جرى التغلغل فيها من قبل العناصر الموالية للقذافي. وفضلاً عن ذلك فإن **جداول أعمال** اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية وجداول أعمال المناقشات على مستوى مؤتمر الشعب العام تُحدد في الغالب بواسطة هذه العناصر في طرابلس، وفيما بعد عام ١٩٧٧ **أصبحت** تُفرض بواسطة **اللجان الثورية. وعلى سبيل المثال فالحرب التي كانت دائرة في تشاد على امتداد عدة سنوات [منذ عام ١٩٨٠] لم تجر مناقشتها على الإطلاق من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية أو مؤتمر الشعب العام إلا في عام ١٩٨٧.** وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب أن مؤتمر الشعب العام [٩١] لا يجتمع إلا ثلاث مرات في العام، فإن الوزارات تقوم بتسيير معظم الشئون اليومية للحكومة بعيداً عن المؤتمرات الشعبية الأساسية. وأخيراً فإن المؤسسات المحلية للسلطة الشعبية [الحكم

---

٩٠ م. س. ص (٩٨ – ٩٩).

٩١ يقصد المؤلف هنا المؤتمرات الشعبية الأساسية فمؤتمر الشعب العام يجتمع عادة مرة كل عام.

الشعبي] تعتمد في بقائها وأدائها لو طبقتها على الموارد وأهمها **عائدات النفط** التي يجرى التحكم فيها مركزيا. "

" إن **مجالات الاختصاص المنتقاة** التي تعرض للنقاش من قبل الوفود المشاركة في مؤتمر الشعب العام – **والتي لا تشمل السياسة الخارجية والجيش والشرطة وميزانية الدولة والسياسة النفطية** – تشير بدورها إلى " **الانتقائية** " في سلطة الشعب. وفضلاً عن ذلك وابتداءً من عام ١٩٧٧، فإن بروز **اللجان الثورية** في النظام السياسي وتنامي قوتها فيما بعد، أظهر بوضوح أن السلطة الشعبية [الحكم الشعبي] قد أدخل عليها نظام منافس ومزاحم يتمثل في **السلطة الثورية** وهو أكثر استعداداً واستجابة لقبول وتنفيذ ما يقوله القذافي. إن هذا الانقسام (بين السلطة الشعبية والسلطة الثورية) جرى تأكيده وإقراره رسمياً بفصل السلطة الرسمية عن الثورة خلال الانعقاد الثاني لمؤتمر الشعب العام في مارس ١٩٧٩. "

كما ورد في المقال الذي كتبه **مايكل سلاكمان** في صحيفة **(نيويورك تايمز)** الصادرة يوم **١ مارس ٢٠٠٧** في الذكرى الثلاثين للجماهيرية عبارات ذات دلالة في هذا المجال حيث جاء به:

> " **لأكثر من ثلاثة عقود كانت ليبيا حقل تجربة لأيديولوجية رجل واحد.** والنتيجة هي بلاد تقلّ فيها المؤسسات الفاعلة، وبها نظام قانوني لا يعوّل عليه ونقص في المدارس والمستشفيات وشعب معزول غير مهيأ للتحديث."

ثم يتساءل الكاتب ذاته باستهجان في مقال نشره بالصحيفة ذاتها الصادرة يوم **٢٠٠٧/٣/٣ م:**

> " **كيف تتفق ديمقراطية مع نظام يضع في شخص واحد هذا الكم الوفير من السلطات ؟** "

كما ورد في المقدمة التي كتبتها السيدة **(أليسون بارقيتير)** للدراسة التي ظهرت حول ليبيا في مجلة " **الاقتصاد السياسي الإفريقي** " :

> " **إن المعوق الرئيسي للإصلاح يكمن في طبيعة ما يسمى بنظام (الجماهيرية) وما نتج عنه من تعقيدات وارتباكات لا نهاية لها، تتمحور حول وتفرزها العبادة الشخصية لقائد النظام ...** " [٩٢]

ويحسن أن نختم هذا الفصل بالاستشهادين المطولين التاليين؛ ورد **أولهما** في كتاب أعده الدكتور **محمد زاهي المغيربي** أستاذ العلوم السياسية بجامعة قاريونس في ليبيا الذي

---

٩٢ نقل عن مقال بقلم الكاتب الليبي مخضرم بعنوان " إصلاح المستحيل .. رش الملح على جروح قديمة (٢) " منشور بموقع " ليبيا وطننا " الإلكتروني بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٧ م.

عايش عن كثب تجربة " النظام الجماهيري " وما يزال، أما **الثاني** فقد ورد بالتقرير الذي أعده فريق **المعهد القومي الأمريكي للديمقراطية بواشنطن** [٩٣] (NDI) المكون من أربعة أعضاء وقام بزيارة ليبيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٠٦ بغرض إجراء تقييم لنظام البلاد السياسي وكذلك لتكوين الانطباع عن حالة المجتمع المدني والإعلام والنظام القضائي وحالة الاقتصاد فيها.

يقول الدكتور **المغيربي** في كتابه " **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا** " تحت عنوان " **عملية صنع القرار في ليبيا** " ما نصه [٩٤] :

" من أجل الوصول إلى فهم أفضل لعملية صنع القرار في ليبيا، ومن أجل الوصول إلى تقييم أوضح لدور الجماعات والمؤسسات المختلفة في هذه العملية فإنه من الضروري وصف البنية الرسمية لعملية اتخاذ القرار في ليبيا ومقارنتها بتطبيقاتها الفعلية.

من الناحية الرسمية، المؤتمرات الشعبية الأساسية هي المؤسسات الوحيدة التي تضع القوانين والقواعد وتتخذ القرارات في ليبيا، وتغطي سلطتها القانونية في هذا الإطار جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي المجالات الداخلية والخارجية. وتتم عملية صنع القرار وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تقوم **أمانة مؤتمر الشعب العام** بإعداد جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية بناء على ما تقدمه المؤتمرات الشعبية الأساسية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية.

ثانياً: تجتمع المؤتمرات الشعبية الأساسية **مرتين سنوياً** لمناقشة جدول الأعمال المعد من أمانة المؤتمر الشعب العام. الانعقاد أو **الدورة الأولى** تختص بمناقشة واتخاذ القرارات تجاه القضايا المحلية الخاصة بكل مؤتمر شعبي أساسي، أما **الدورة الثانية** والأكثر أهمية فتركز على القضايا الوطنية والقومية والعالمية. وخلال الدورة الثانية، تناقش المؤتمرات الشعبية الأساسية وتتخذ القرارات تجاه كل الأمور والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقضايا السياسة الخارجية المعروضة أمامها.

---

٩٣ تترأس المعهد السيدة (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ونائبتها السيدة (راشيا هوروفتني).

٩٤ راجع مجلة " عراجين – أوراق في الثقافة الليبية " العدد / ٢ يونية ٢٠٠٤ ص (٢١٤ – ٢١٧).

ثالثاً: قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية يتم نقلها إلى مؤتمر الشعب العام حيث تتم عملية تجميعها وتصنيفها وصياغتها في شكل قوانين وسياسات عامة ملزمة.[٩٥]

إن فعالية وقدرة المؤتمرات الشعبية الأساسية على أداء دورها في **العملية التشريعية** تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات التي قد تحد من هذه الفعالية وهذه القدرة.

فالمؤتمرات الشعبية الأساسية تجتمع في المتوسط في كل دورة لمدة شهر في جلسات يومية تستغرق حوالي أربع أو خمس ساعات لمناقشة واتخاذ القرارات حول عدد كبير جداً من القضايا المحلية والخارجية، كما أنها تقوم بمناقشة وإصدار القوانين المختلفة والمتعلقة بكل جوانب الحياة في ليبيا.

وهذا الأمر يجعل **من الصعب على أية مؤسسة تشريعية اتخاذ قرارات مدروسة وواعية** حول هذه القضايا خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً. ومما يزيد من صعوبة الأمر النقص الشديد في المعلومات ذات العلاقة بهذه القضايا التي تشمل أمور الميزانية وتخصيص الموارد المالية على القطاعات المختلفة، إلى جانب عدم توافر القدرة الفنية اللازمة للتعامل مع هذه الأمور الدقيقة. ولقد نتج عن ذلك، **أن المؤتمرات الشعبية الأساسية تقوم بصفة عامة بتبني المقترحات والبرامج التي تقدمها اللجنة الشعبية العامة واللجان الثورية.** من ناحية أخرى، فإن فعالية وقدرة المؤتمرات الشعبية الأساسية تبرز ويزداد تأثيرها إذا تعلق الأمر بالقضايا والشؤون المحلية لهذه المؤتمرات الشعبية الأساسية، وينطبق التحليل السابق نفسه على مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع مرة واحدة سنويا ولمدة أسبوع في المتوسط لتجميع وتصنيف وصياغة القرارات والقوانين حول عدد كبير جداً من القضايا والمواضيع، هذا إلى جانب اختيار أعضاء اللجنة الشعبية العامة، **مع عدم وجود المعلومات الكافية التي تساعد على اتخاذ القرار السليم مثلما هو الوضع فيما يتعلق بالمؤتمرات الشعبية الأساسية.**

وطبقاً لآلية وتركيب الشعب فإن المؤتمرات الشعبية لها السلطة العليا على اللجان الشعبية، وإن الوظيفة الرسمية الوحيدة لهذه اللجان هي تنفيذ وتطبيق قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. ولكن من الناحية الفعلية، ونظراً لأن اللجنة الشعبية العامة تتوافر لديها معلومات وخبرات أفضل، فإنها تملك سلطات وقوة فعلية وعملية – في مواجهة المؤتمرات الشعبية الأساسية – أكثر بكثير مما تحدده آلية سلطة الشعب. وهكذا وحتى في

---

٩٥ تغيّر مسار هذه العملية وأصبح، وفقاً لما ورد على لسان القذافي، يبدأ بقرارات الكومونات التي تنقل إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية وبدورها تنقل إلى مؤتمرات الشعبيات حيث تتم صياغتها ثم تنقل إلى مؤتمر الشعب العام. راجع خطابي القذافي يومي ١ ، ٢ مارس ٢٠٠٧ م. (المؤلف)

إطار البنية الرسمية لصنع القرار، **فإن المؤسسات التنفيذية لديها سلطة فعلية أكبر من المؤسسة التشريعية في عملية صنع القرار في ليبيا. ويعزز من هذه السلطة التواجد المستمر للجنة الشعبية العامة وبقية اللجان الشعبية وتسييرها لأمور الدولة على مدار العام.**

ومن ناحية أخرى، فإن عملية صنع القرار في ليبيا لا يمكن فهمها بصورة كاملة دون مناقشة وتحليل الدور الذي يلعبه العقيد معمر القذافي في هذا الإطار.

ومن **الناحية الرسمية**، فإن المنصب الوحيد الذي يشغله العقيد القذافي هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية ولكن من **الناحية الفعلية**، فإن تأثير العقيد القذافي في عملية صنع القرار في ليبيا قوي وملموس وفعال، ويبرز هذا الدور في جميع جوانب وأبعاد عملية صنع القرار، سواء كان ذلك يتعلق بالمبادرة باقتراح القرارات والسياسات العامة، أو فيما يتعلق بالإشراف على ورقابة وتوجيه عملية تنفيذ القرارات والسياسات العامة.

ويمارس العقيد القذافي نفوذه وتأثيره على عملية صنع القرار بطرق مختلفة ومتنوعة، ويستند في ذلك على **شرعية الثورة** وعلى حقه كقائد للثورة في التحريض والترشيد. هذا إلى جانب أن المؤتمرات الشعبية الأساسية في دوراتها المختلفة قد قررت اعتبار توجيهات العقيد معمر القذافي " قائد الثورة " منهاجاً عملياً تسير عليه المؤتمرات الشعبية وعلى هذا الأساس، فإن العقيد القذافي يقوم بترشيد وتوجيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة العامة وقرارات السياسة الداخلية والخارجية. فعادة، وقبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية، يقوم العقيد القذافي بمناقشة جدول الأعمال عن طريق الإذاعة المرئية (التليفزيون) والإذاعة المسموعة (الراديو)، ويشرح خلال ذلك أفكاره ووجهات نظره حول طبيعة واتجاه القرارات والسياسات الواجب إقرارها. وفي معظم الحالات، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الخارجية، فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تأخذ في اعتبارها هذه التوجيهات وتحولها إلى قرارات وقوانين ملزمة. ولكن في بعض الأحيان ترفض المؤتمرات الشعبية الأساسية اقتراحات العقيد القذافي وأفكاره، ومن أمثلة ذلك رفض المؤتمرات الشعبية الأساسية لاقتراح منزلية التعليم الإبتدائي والذي يدعو إلى إلغاء التعليم الإبتدائي في المدارس وأن تتولى مسئوليته الأسرة في البيت.

وتعطي هذه الحالة مؤشراً عن أن المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة فعالة ومؤثرة **عندما تتوافر لها المعلومات الكافية** وخاصة فيما يتعلق بالسياسات المحلية والقضايا التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

ومن ناحية أخرى، فإن **العقيد القذافي** يمارس نفوذه وتأثيره على عملية صنع القرار **بصورة مباشرة** من خلال المبادرة ببعض الخطوات بنفسه وذلك إنطلاقاً من **الشرعية الثورية ومن دوره كقائد للثورة وكصانع للسلطة الشعبية**. ففي الأول من سبتمبر عام ١٩٧٨ أعلن القذافي في خطاب رسمي علني أنه على العمال أن يزحفوا على المصانع والمنشآت التي يعملون بها وأن يصبحوا " شركاء لا أجراء ". وفي الثاني من مارس عام ١٩٨٨، أعلن العقيد القذافي أمام مؤتمر الشعب العام أنه سيتم إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين في ليبيا. وفي اليوم التالي قام العقيد بتحطيم بوابات السجن في مدينة طرابلس كحركة رمزية لإنهاء كل القيود على الحرية الفردية. هذا إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى التي تبين **الدور القوي والفعال** الذي يلعبه العقيد القذافي في عملية صنع القرار في ليبيا من خلال التحريض والترشيد والتوجيه. "

أما وفد [٩٦] **المعهد القومي الأمريكي للديمقراطية** بواشنطن فقد أورد بتقريره الذي أعده في أواخر عام ٢٠٠٦ م عن ليبيا تحت عنوان " **النظام السياسي** " :

" خلال مهمة وفد المعهد وملاحظاته توضحت لنا تدريجياً صورة نظام ليبيا لوظائفية الحكومة، ومع ذلك يجب علينا لفت الانتباه إلى أن الوفد في خلال عمله كان يستمع إلى محادثين مختلفين وكانوا يقدمون لنا معلومات متناقضة مع بعضها البعض، والأسئلة المحددة المباشرة التي كنا نطرحها كان تقابل بإجابات غامضة بردود تحمل عدم اليقين، وذلك كان يجرى حتى أعلى مستويات الحكومة.

معظم العاملين بالحكومة كانوا يصفون لنا النظام بكونه ديمقراطية مباشرة " ثم كانوا يسارعون بالقول بأن النظام هو فعلاً أكثر ديمقراطية من الأنظمة التمثيلية المعمول بها في بقية العالم.

والنظام بدا لنا مع ذلك **يعاني من مشاركة ذات مستوى متدن من قبل المواطن.**

بسنة ١٩٧٧ [٩٧] ، القذافي، الذي يشار إليه بكل بساطة " بالقائد " نشر كتابه الشهير المعنون " الكتاب الأخضر " حيث حدد فيه نظاماً سياسياً مؤسساً على " النظرية العالمية الثالثة " .. وهي فلسفة لحكومة (أو نظام حكم)

---

٩٦ تشكل الوفد من أربعة أعضاء هم:
- جيرارد لاتوليب، كبير الاستشاريين لشئون المغرب.
- ميشيل دون، الأستاذ بجامعة جورج تاون ومحرر نشرة الإصلاح العربي التي تصدرها مؤسسة كارنيجي.
- روبيرت بيري، أحد كبار مدراء البرامج بالمعهد الوطني للديمقراطية.
- يا سمين سهروري، مدير مشروع المغرب بالمعهد.

٩٧ صدر الفصل الأول من الكتاب الأخضر في يناير ١٩٧٦ (المؤلف).

يقدمه القذافي على أنه بديل للشيوعية والديمقراطية النيابية، النظام المؤسس على هيكلية تتكون من مؤتمرات شعبية ولجان شعبية ممتدة من الشق المحلي إلى المستوى المركزي.

القذافي يطلق على هذا النظام اسم " الديمقراطية المباشرة " لأنه، نظرياً على الأقل، الشعب ليس فقط مصدر السلطات ولكنه أيضاً أداة ممارسة حكمهم لأنفسهم بأنفسهم بدون وسطاء أو تمثيل أو إنابة.

الوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري هو " **المؤتمر الشعبي الأساسي** "، في ليبيا الآن نحو ٤٨٠ مؤتمراً أساسياً منظمة على النطاق المحلي، طبقاً لمحل الإقامة وبالطريقة التي يكون فيها كل ليبي بلغ الثمانية عشر سنة عضواً في مؤتمر أساسي، المؤتمر الأساسي يعقد اجتماعاته عدة مرات في السنة.

من المثير للاهتمام؛ **كل مؤتمر شعبي أساسي لديه وزن موحّد على المستوى القومي**، ولما كانت شروط العضوية غير محددة فنتج عن ذلك أن بعض المؤتمرات الشعبية الأساسية تحظى ببضع مئات من الأعضاء وأخرى بالآلاف.

طبقاً لأكثر المصادر مصداقية، المؤتمرات الشعبية الأساسية تنعقد **ثلاث مرات في السنة**، مع أن بعض المسؤولين يقولون بأنها تجتمع مرتين بالسنة بينما آخرون يقولون بأنها تجتمع " باستمرار " .
الاجتماع الأول يخصص عادة لجدول الأعمال المفصّل للاجتماعين التاليين.

في الاجتماع الثاني يناقش المؤتمر الشعبي الأساسي ويقرر بخصوص المواضيع المتعلقة بجدول الأعمال المحلي الداخلي بينما الثالث يختص بكلا المجالين المحلي والدولي.

وعلى **وتيرة سنوية** تقوم المؤتمرات الشعبية الأساسية باختيار **اللجنة الشعبية الأساسية** المتكونة من ٥ إلى ٨ أعضاء، وهي تتصرف على أساس تنفيذي. الحضور بالمؤتمرات يعتبر من الناحية النظرية إلزامياً ولقد حاولت الحكومة أن تمنح بعض المزايا لتشجيع الجمهور على الحضور وكذلك كنوع من العقاب لمن لا يميلون لحضور الجلسات.
ومع ذلك يقرّ أكثر شخصيات النظام تشدّداً بأن **الحضور يشكل لهم معضلة**، بعض الرسميين يقدرون الحضور بنسبة ٥٠ % من السكان البالغين بحجمه الأقصى، بينما آخرون أخبروا الوفد أن الحضور لا يصل إلى ١٠ %.

خلال المؤتمر الشعبي الأساسي يتم نقاش المواضيع بالجدول بالجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتحرير القرارات والتصويت عليها، التصويت يتم

علناً سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت. ثم يقوم الأعضاء باختيار مندوب لتمثيل المؤتمر الأساسي لدى مؤتمر الشعب العام، ويفترض من مؤتمر الشعب العام أن يمثل كافة المجموعات الاجتماعية داخل البلاد.

وعضوية المؤتمر تشمل الأمانة لمؤتمر الشعب الأساسي واللجنة الشعبية وكذلك من المؤتمرات عن الاتحادات والروابط المهنية، والمؤتمر يشكل هيئة تشريعية بغرفة ذات مجلس واحد، وهو في نفس الوقت هيئة تنفيذية. ونظرياً مندوبو المؤتمر الشعبي العام يقومون فقط بتقديم قراراتهم الصادرة عن مؤتمراتهم الأساسية إلى جلسة مؤتمر الشعب العام.[٩٨]

طبقاً لهذا النظام، المندوبون إلى **مؤتمر الشعب العام** لا يملكون صلاحية " تمثيل " مؤتمراتهم الأساسية، أي أنهم لا يستطيعون اتخاذ قرار باسم مؤتمرهم الأساسي المحلي، ولا يستطيعون كذلك المطالبة بالتحدث أمام مؤتمر الشعب العام فيما عدا عند تقديم القرارات المتخذة سلفاً على المستوى المحلي.

دور **مؤتمر الشعب العام** هو اعتماد القرارات التي اتخذتها المؤتمرات الشعبية الأساسية ثم تصوغها على شكل قوانين وبيانات سياسية.

الصعوبة الأساسية تتمثل في تناول قرارات متفارقة ومختلفة وبيانات سياسية تم إصدارها من قبل مئات من المؤتمرات الشعبية الأساسية ثم صهرها في قرار واحد خصوصاً عندما يكون المندوبون عن المؤتمرات الأساسية غير مخولين باتخاذ قرارات باسمها، وهذه الصعوبة تم الإقرار بها من قبل العديد من المسؤولين ولكنهم كلهم أصروا على أن مؤتمر الشعب العام ليس مؤسسة عاجزة وظيفياً والإجابة النمطية التي كانوا يعطونها لنا هي كالتالي " المندوبون يجب أن يعملوا بكل جهد ! ".

مؤتمر الشعب العام يقوم باختيار أمانة لتترأس الجلسات وتوقع على القوانين بأمر من المؤتمر وتستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وهي منظمة على هيئة لجان شعبية (على نمط معادل للوزارات " وكل لجنة يتم تسييرها من قبل أمين (وهو معادل للوزير).

والقيادة تتولاها أمانة عامة تتكون من خمسة أعضاء وتشمل أمين عام (معادل لرئيس الوزراء [٩٩]) وأمين لشؤون المرأة، ثم أمين لشؤون المؤتمرات الشعبية وأمين لشؤون النقابات والاتحادات المهنية والروابط الحرفية، وأمين للشؤون الخارجية.

---

٩٨ هناك اضطراب وعدم دقة في عبارات هذه الفقرة (المؤلف).

٩٩ العبارة غير دقيقة فأمين عام مؤتمر الشعب العام يفترض أن يكون أعلى من منصب رئيس الوزراء (أمين اللجنة الشعبية العامة) (المؤلف).

عندما لا يكون مؤتمر الشعب العام منعقداً، تتولى وظائف الحكومة اللجنة الشعبية العامة. [١٠٠]

على الرغم من أن المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام يشكلون الوحدات الرئيسية للحكومة في النظام الليبي، **هنالك عنصر ثالث، وهو لا يتواجد نظرياً إلا في خارج بنية الحكومة، إلا أنه يلعب دوراً حاسماً في الطريقة التي تدار بها شؤون البلاد: ألا وهو " اللجان الثورية "** والتي تم تأسيسها بسنة ١٩٧٧ (في نفس الوقت الذي خرج فيه الكتاب الأخضر [١٠١]) وكان هدفها المعلن: " الترويج لقيم الثورة " ... ... وأخذت اللجان الثورية تنبثق في كامل البلاد؛ بالمكاتب والمدارس ومؤسسات الأعمال والقوات المسلحة، وهي تتكون من أكثر المعتنقين تشدداً للنظام الجماهيري (وهم في الغالب من الشباب من ذوي التعليم المحدود)، والأدوار الرئيسية التي تتولاها اللجان الثورية تتمثل في الدفاع عن أرثودكسية النظام السياسي (أو استقامة الرأي فيه)، وعلى الرغم من أن اللجان الثورية لا تملك أية وظائف حكومية رئيسية [١٠٢] ، إلا أنها تراقب المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية وتقدم تقارير عنها مباشرة إلى القذافي.

هنالك جهاز للجان الثورية في كل منطقة حيث يوجد بها مؤتمر شعبي أساسي وتدّعي اللجان الثورية بأنها تعلم الشعب كيفية وممارسة الديمقراطية المباشرة وكذلك قيم النظام الجماهيري.

تولت في فترة ما، اللجان الثورية ضمان حضور الأفراد لجلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية عن طريق العديد من الوسائل المستخدمة لإخافة المواطنين، إلا أن الانخفاض الحاد في الحضور في هذه المؤتمرات قد يشير لنا بأن هذه المهمة لم تعد قيد التنفيذ.

اللجان الثورية لا تزال تدعم المرشحين للعديد من الأمانات على كل المستويات بالحكومة، وكان واضحاً لنا نحن أعضاء الوفد بأن اللجان الثورية تشكل وسيلة رئيسية للوصول إلى السلطة في النظام الليبي، والمعروف أن اللجان الثورية كانت تقوم بإرهاب وتخويف أعضاء اللجنة الشعبية العامة وهم أخيراً مرتبطون بشدة بأجهزة العقيد الأمنية.

أعضاء وفد المعهد القومي للديمقراطية أثناء تأدية مهمتهم لم يحضروا أية جلسات للمؤتمرات الأساسية حيث أنه تعقد فقط لبضعة أسابيع بالسنة،

---

١٠٠ هذه العبارة غير دقيقة أيضاً فمؤتمر الشعب العام لا يتولى وظائف اللجنة الشعبية العامة ولا هي تحل محله. (المؤلف)

١٠١ الكتاب الأخضر صدر في يناير ١٩٧٦ وليس عام ١٩٧٧. كما أن تشكيل اللجان الثورية بدأ في عام ١٩٧٦. (المؤلف)

١٠٢ يقصد التقرير ليس لها أي صفة رسمية.

ولكن الوفد استطاع مقابلة العديد من الأمناء العاملين لعدة لجـــان شـــعبية أساسية، وبينما كان العديد من هؤلاء الرسميين الذين قابلناهم بدوا وكـــأنهم مؤمنون بأفضال النظام الليبي، إلا أن الانطباع الذي خرج به أعضاء الوفد عن هذا النظام الذي ابتكره القذافي هو أنه **بالغ التعقيد بدون داع ويعـــاني من المصاعب في تطبيقه.**

فعلى المستوى النظري قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية يفتـــرض أن تصبح قوانين أو سياسات من خلال مؤتمر الشعب العام الذي يفتـــرض أن مهمته لا تتعدى مهام لجنة صياغة.

وهكذا نرى أنه في واقع الحال، **هذه العملية تؤدي إلـــى إعطـــاء ســـلطة لمجموعة صغيرة من النخب التـــي تتلاعـــب بـــالقرارات الـــواردة مـــن المؤتمرات الشعبية الأساسية بحجة ترويمها واستخلاص القرار المتفـــق عليه عموماً .... أي بمصطلح آخر: عملية بناء توافق.**

يجب علينا أن نوضح أن النظام الليبي صيغ بصلابة لا تسمح بالتأثير فيـــه أو التلاعب به على أي مستوى من مستويات الحكومة.

عند مستوى المؤتمرات الشعبية الأساسية يمكن الـــسيطرة والـــتحكم فـــي العملية من خلال عدة وسائل، فعلى سبيل المثال، عندما يتم **التصويت على القرارات** يتم ذلك إما صوتياً أو من طريق الإشارة باليـــد، وهكـــذا يكـــون المصوتون عرضة للتخويف والإرهاب بسهولة من تواجد قـــوات الأمـــن وأعضاء اللجان الثورية وغيرهم من المعروف عنهم أنهم يدعمون وجهات نظر النظام.

بالإضافة إلى ذلك الكثير من القضايا خـــصوصاً فـــي **نطـــاق الـــسياسة الخارجية هي أصلاً** قضايا معقدة بحيث يكون فهمها من قبـــل المـــواطن العادي صعباً ناهيك عن مناقشتها، وكنتيجة لذلك تلجأ المؤتمرات الـــشعبية الأساسية باستمرار لاستدعاء ما يسمون " **بـــالخبراء** " ليـــشرحوا لهـــا القضايا المعقدة مع التوصية بالقرارات التي يجب اتخاذهـــا مـــن خـــلال مقترحات... **في واقع الحال، هؤلاء الخبراء يتم اختيارهم من قبل النظـــام نفسه بكل عناية**، وعندما يقدموا " توصياتهم " إلى المؤتمر فإنـــه يكـــون مفهوماً أن هذه " التوصيات " يجب اعتمادها كقرارات، وهكذا يتم التصديق بدون نقاش على المقترحات المقدمة .. وتـــصبح قـــرارات ترســـل إلـــى المستوى القومي أي مؤتمر الشعب العام على أنها مبادرات محليـــة مـــن " الشعب " ... .. وهذا بالطبع يساعد مهمة تنـــسيق القـــرارات المتعـــددة المختلفة ويجعلها أكثر سهولة مما تبدو، ونحصل في النهاية على " **تشريع** " **تمت ولادته أصلاً في رحم مركز السلطة** ثم قدم للحصول على الموافقة والاعتماد الشعبي ثم يرجع به غالباً بدون نقاش أو جدال لكي يتم اعتمـــاده من قبل مؤتمر الشعب العام.

أعضاء وفدنا خرجوا أيضاً بانطباع آخر:

المؤتمر الشعبي الأساسي قد يكون له فعلاً بعض السلطة ولكن عند المستوى المحلي حيث تتخذ القرارات المتعلقة بالطرق وتجميع القمامة ومثل هذه القرارات يتم أيضاً تنفيذها محلياً. وهكذا يكون المؤتمر الأساسي في أفضل حالاته ويشابه في أدائه أداء اجتماعات مجالس المدينة المنتشرة في البلدان الديمقراطية المتقدمة، ولكن **من الواضح أن المواضيع ذات الأهمية القومية أو الدولية، المؤتمر الشعبي الأساسي لا يملك أي سلطان فيها** وهو عبارة عن ختم **مطاط** يستخدم للتصديق والاعتماد على كل سياسات القذافي ودائرته الداخلية من المستشارين.

من الواضح جداً أن السلطة التنفيذية هي واقعياً في يد **العقيد القذافي**، القائد الثوري، وعلى الرغم من أنه لا يشغل أي منصب رسمي بالحكومة إلا أنه هو السلطة العليا ويحمل أيضاً لقب القائد الأعلى للقوات المسلحة .... معه طبعاً عدد من المعاونين المقربين، إلا أنه **هو الذي يسيطر على كل جوانب الحياة السياسية في البلاد.**

القذافي يجب أن يظهر نفسه على أنه قائد روحي ومستشار والذي بعد أن أهدى نظام الديمقراطية المباشرة لشعبه أصبح خارج الاعيب السياسة.

ومع كل ذلك، حتى أخلص أتباع القذافي يقرّون بأن دوره بالغ الأهمية، ففي الواقع القذافي خلق نظاماً يحمل آلية لاتخاذ القرار في غاية العتمة وعدم الوضوح، وفي هذا الآلية يكون من الصعب إن لم يكن مستحيلاً؛ التعرف على كيف ومن اتخذ قراراً ما.

بهذه الطريقة القذافي يتمكن من السيطرة على البلاد من خلف الكواليس بينما يجعل الخطوط الفاصلة حول قضايا السلطة والمحاسبة في حالة تامة من الإلتباس.. "[١٠٣]

وفي الختام، فهذا هو " **النظام الجماهيري** " الذي أقامه القذافي باسم " **الشرعية الثورية** " وإنطلاقاً مما ورد بكتابه الأخضر، وظل يباهي ويفاخر به على امتداد الثلاثين عاماً الماضية ويصفه بأنه " رائع " و " بديع " وأنه يمثل الحلّ الوحيد لمشكلة الصراع على السلطة في العالم كله.[١٠٤]

وكما حدث في **الحقبة السابقة**، التي حكم فيها حكماً فردياً مطلقاً باسم الشرعية الثورية وبواجهة **مجلس قيادة الثورة**، (والممتدة من الأول من سبتمبر ١٩٦٩ وحتى

---

١٠٣ نقلاً عن موقع " ليبيا المستقبل " الإلكتروني.

١٠٤ راجع ما ورد بكلمة القذافي يوم ٢٠٠٧/٢/٢٨ في " الملتقى العالمي السادس حول فكر معمر القذافي " الذي انعقد بمدينة سبها، راجع أيضاً ما ورد في الخطابين اللذين ألقاهما بالمدينة نفسها يومي ١ ، ٢ مارس ٢٠٠٧ م في الذكرى الثلاثين لقيام النظام الجماهيري.

الثاني من مارس ١٩٧٧)، فقد قام القذافي في هذه **الحقبة الجديدة** (منذ الثاني من مـــارس ١٩٧٧) بحكم البلاد حكماً فرديا مطلقا باسم الشرعية الثورية وبواجهة **النظام الجماهيري وهياكل السلطة الشعبية المباشرة..**

وفي هذه الحقبة الجديدة كما في الحقبة التي سبقتها ...

- جرى الاستمرار في هدم كيان **الدولة الليبية** وتفكيك كافة مؤســساتها الرســمية والأهلية، العسكرية والمدنية، وإغراق البلاد في فوضى متعاظمة ومتواصلة.
- تواصلت الهيمنة الشاملة من قبل النظام على **القضاء** وكافة هيئاته ومؤسساته وتم إفقادها حيدتها واستقلاليتها ونزاهتها.
- تواصلت سيطرة النظام على كافة **وسائل ومنابر الصحافة والإعلام والمعلومات.**
- تعاظم تعرض حقوق وحريات الإنسان الليبي لأبشع الانتهاكات.
- جرى إفقاد الإنسان الليبي وحرمانه من أبسط حقوقه الأساسية في التعلـيم وفـي الرعاية الصحية والمستوى المعيشي اللائق فضلاً عن إفقاده الأمن والأمان.
- استفحل استنزاف ثروات ليبيا وخيراتها الطبيعية ونهب وسرقة أموالها وعائداتها.
- ازداد تشويه سمعة وصورة الإنسان الليبي وحرمانه من تطوير قدراته وإمكانياته.
- تواصل تحطيم بنى المجتمع الليبي وتفكيك عري وحدته وتماسكه.
- استمر انتهاج سياسة خارجية اتسمت بالاضطراب والتقلب والمزاجية والعدوانيـة تجاه الجيران والأشقاء وبقية المجتمع الدولي الأمر الذي عـاد بالوبـال وبنتـائج وخيمة على ليبيا وشعبها ومصالحها وبخيانة قضاياها.

وتؤكد الدراسات والبحوث التي أعدها عدد من الاختصاصيين ومختلف المؤسسات ومراكز البحوث ذات السمعة العالمية بلوغ الأوضاع التنموية بسائر أبعادها ومجالاتها في ليبيا **في ظل " الشرعية الثورية "** و **" النظام الجماهيري "** درجة من التخلـف والتـردي والعطب والزراية عزّ نظيرها كما تبعث على الحزن والأسى وتثير كل صـور الـشجب والسخط والرفض للنظام الانقلابي وشرعيته الثورية وكـل مـا أفرزتـه مـن تجـارب وممارسات وما جرته على شعبها من ويلات ودمار.

- **ففي مجال الأوضاع الإدارية** يورد الدكتور **أبو بكر مـصطفى بعيـرة** [١٠٥] فـي الورقة التي قدمها إلى **" المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة فـي ليبيـا "** المنعقـد بجامعـة قـاريونس – بنغـازي (١١ – ١٣ يونيـه ٢٠٠٧) بعنـوان **" السياسات العامة للتنمية الإدارية – منظور كلي "** ما نصه:

---

١٠٥ أستاذ التنظيم والإدارة بالجامعة الأمريكية.

" .. إن معالجة أوضاع المدن الليبية – من حيث البنية التحتية – قد أصبح الآن في حكم المعجزة، وذلك بسبب التراكمات التي تجمعت من حيث رصف الشوارع والطرق والمواصلات وخدمات التعليم والصحة والأمن العام، ومعالجة أوضاع المياه والصرف الصحي وإصلاح البيئة بشكل عام إلى غير ذلك من المشكلات اليومية التي يعايشها سكان هذه المدن، بالإضافة إلى صعوبة التعامل مع هذا الوضع الذي أدت إليه عدم فاعلية الجهاز الإداري؛ وتبرز هنا قضية التكلفة المالية أيضاً؛ فعلاج الوضع الحالي بما فيه من مشكلات متراكمة سوف يكلف أضعاف أضعاف ما كان يمكن أن يكلفه لو أنه تمت معالجتها أولاً بأول وبشكل تدريجي .. "

ثم يورد الدكتور بعيرة في معرض الحديث عما تعرض له الجهاز الإداري بالدولة:

" (لقد عانى) الجهاز من عدم الثبات ومن تعرضه للكثير من التقلبات غير المدروسة وغير المبررة على أسس موضوعية تراعي مصلحة الجهاز الإداري، فكثيراً ما نجد مثلاً أن أمانة (وزارة) أو هيئة أو مؤسسة ما تلغي ثم يعاد إنشاؤها مرة أخرى، ثم تلغي ربما لمرات ومرات دون أن يكون هناك سبب منطقي لما يجري .. "

" وهذه أيضاً هي إحدى المعضلات التي أدت إلى عرقلة التنمية الإدارية في ليبيا **فالجهاز الإداري الليبي لم يشهد أية عملية استقرار واضحة** خلال العقود الثلاثة الماضية، وإنما كان يتسم بالكثير من عمليات **الدمج والإلغاء**، في موجات متتالية أدت إلى إرباك هذا الجهاز بشكل ملحوظ، ناهيك عما صاحبه من تكاليف مادية، ومن فقدان للكثير من العناصر الكفؤة التي اكتسبت قدراً كبيراً من الخبرة في مجال عملها. "

- أما في **المجال الاقتصادي** فقد أطلق عدد من الاقتصاديين الكثير من الأوصاف والنعوت عن ليبيا واقتصادها خلال هذه الحقبة التعيسة من تاريخها، فقد وصفت بأنها " **دولة تسعى إلى التخلف** " وأن اقتصادها " **هو من أكثر اقتصاديات العالم تخلفاً** " وأن " **ليبيا تعد المعقل الحصين للتخلف الاقتصادي** " وأن " **ليبيا ما برحت تعاني من المستويات المذهلة للفقر وتفاهة البنية التحتية والبيروقراطية الضخمة والعاجزة** " و **أن ليبيا على الرغم من أنها أغنى بلد في شمالي أفريقيا** " **إلا أنها في حقيقة الأمر متأخرة بمراحل عن جاراتها في كل شيء له علاقة بالتطور البشري، خاصة التعليم، والمشافي تُبنى وكأنها مرابط للماشية** " وأن النظام في ليبيا " **قد صُمم لكي لا يقوم بأي عمل** " و " أن علاج **ليبيا مينوس منه حتى بالنسبة لأفكار المثاليين ..** "[١٠٦]

---

١٠٦ راجع بالنسبة لأغلب هذه الأوصاف والنعوت ما ورد تحت عنوان " إصلاح المستحيل .. رش الملح على جروح قديمة ! " ترجمة وتعليق الكاتب الليبي مخضرم بموقع " ليبيا وطننا " الإلكتروني بتاريخ ١ – ٤ مارس ٢٠٠٧ م.

ويورد الدكتور **عبد الله أمحمد شامية** من مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس في بنغازي حول وضع الاقتصاد الوطني بعد مضي ثلاثة عقود في ظل النظام الجماهيري ما نصه [١٠٧] :

" ... ما زالت الإنجازات بسيطة، والمشاركة دون المستوى المأمول، وما زالت هيمنة المؤسسات الاقتصادية العامة واضحة. وباستعراض أداء الاقتصاد الليبي بشكل عام، من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الماضية، يتبين أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني من عدة مشاكل واختناقات حالت دون تحقيق الأهداف المتوخاة، ومن هذه **الاختناقات** ما يلي:

١- استمرار هيمنة القطاع النفطي .. إذ ما زال قطاع النفط والغاز يمثل أكثر من ٩٦% من الصادرات الليبية، ويمثل المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي.

٢- عدم كفاءة الاستثمارات المنفذة في قطاعي الصناعة والزراعة، وتدني مستويات الإنتاج والإنتاجية في كافة القطاعات غير النفطية.

٣- تدني مستويات الخدمات الصحية والتعليمية، واستمرار مشاكل الإسكان والمواصلات والبنية التحتية، وعدم مواكبة هذه الخدمات للنمو السكاني والحضري السريع.

٤- الخلل في الهياكل التمويلية والإدارية في مؤسسات القطاع العام، وفشل وتعثر برامج الخصخصة. وتوقف الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية العامة، مما سبب زيادة في هدر الموارد، وتراكم الخسائر، وزيادة التكاليف.

٥- استمرار وتعدد حالات الدمج والإلغاء والتغيير في الأجهزة الإدارية الأمر الذي انعكس في انتشار حالات التسيب الإداري، وعدم الاستقرار، وسوء الإدارة في معظم المؤسسات العامة.

٦- انخفاض فرص العمل الجديدة، وظهور مشكلة البطالة بين العديد من فئات المجتمع الليبي . "

ثم يضيف الدكتور شامية:

" إن هذه الاختناقات وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى، **ما هي إلا تراكمات للعديد من السياسات والممارسات الاقتصادية خلال العقود الماضية .** "

---

١٠٧ راجع الورقة المقدمة منه " المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا " يونيه ٢٠٠٧ م بعنوان " السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ".

- أما تقرير " **تقييم التنافسية في الجماهيرية** " [١٠٨] الصادر في عام ٢٠٠٦ م المدفوع الثمن من قبل النظام فيكشف حقائق مذهلة ومخيفة حول الاختناقات والنتائج المأساوية التي نجمت عن " **التجربة التنموية** " في ليبيا على امتداد العقود الثلاثة الماضية أي في ظل " **الشرعية الثورية** " و" **نظامها الجماهيري** " البديع.

ومن الحقائق التي يكشف عنها **تقييم التنافسية في الجماهيرية** مستنداً إلى مائتي وثيقة ومصدر دولي وليبي ما يلي [١٠٩] :

(أ) أن ليبيا **تعتمد اعتماداً شبه كلي على الخارج** فتستورد تقريباً كل شيء، ورقمياً تستورد ليبيا أكثر من ٧٠ % من احتياجاتها من الخارج.

(ب) رغم **ثراء ليبيا العالي** حيث يقدّر دخلها السنوي من النفط بما يتراوح بين (٤٠)، (٥٠) مليار دولار إلا أن هذا الدخل العالي لم يتحول إلى إنتاجية عالية في الاقتصاد، فما تزال إنتاجية العمال خارج قطاع النفط منخفضة جداً وبشكل ملحوظ. كما تؤكد الأرقام الرسمية أن **البطالة** تراوحت في الأعوام الأخيرة بين ٢٠ % ، ٣٠ % من مجمل القوى العاملة، وأن مدينة مثل مدينة بنغازي وحدها بها نحو (١٥٠) ألف باحث عن عمل. وأنه يوجد بالبلاد ما يقرب من **مليون ليبي فقير**.

(ج) نقل التقييم عن تقرير التنافسية العالمية لعامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ م الذي شمل (١١١) دولة أن وضع ليبيا بين هذه الدول فيما يتعلق **بمستويات التعليم ومعدلاته** كما يلي:

- تحتل ليبيا **المرتبة الأخيرة** (أي ١١١) من حيث نوعية إدارة المدارس.
- كما تحتل المرتبة (١١٠) من حيث نظم التعليم.
- والمرتبة (١١١) من حيث نوعية معاهد ومدارس الإدارة.
- والمرتبة (٩٧) من حيث الإعدادات البحثية في الجامعات.
- والمرتبة (٨٧) من حيث نوعية تعليم الرياضيات والعلوم.
- والمرتبة (٨٤) من حيث نوعية مؤسسات البحث العلمي.
- والمرتبة (٨٤) أيضاً من حيث نوعية المدارس العامة.
- والمرتبة (٧٥) من حيث توافر المهندسين.
- كما تحتل المرتبة الأخيرة (١١١) في الإبتكار والاختراع.

---

١٠٨ هذا التقرير هو دراسة تقع في قرابة (٣٠٠) صفحة أعدت تحت إشراف وتوجيه مجلس استشاري دولي برئاسة اقتصادي أمريكي يدعو البروفيسور مايكل بورتر من جامعة هارفارد بالتعاون مع الدكتور دانيال بيرغن رئيس مجلس إدارة مؤسسة كامبردج لأبحاث الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٩ راجع الورقة المقدمة من الدكتور فتحي البعجة بعنوان " ما لم ينتبه إليه تقييم التنافسية في الجماهيرية !! " المقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا " المنعقد بجامعة قاريونس خلال الفترة ١١ – ١٣ يونيه ٢٠٠٧ م.

(د) كما يشير التقييم إلى **انخفاض وتدهور الرعاية الصحية في الجماهيرية** ويورد في هذا الصدد الحقائق التالية:

* أن ليبيا تنفق من إجمالي ناتجها المحلي على الصحة ما مقداره **٣,٣ %** فقط وأن ما يصرف سنوياً على الفرد الواحد في مجال الرعاية الصحية لا يتجاوز (٢٢٢) دولاراً وتتضح ضاءلة هذا الرقم بمقارنته بما تنفقه **الولايات المتحدة الأمريكية** (٥,٢٧٤) دولاراً، و**السويد** (٢,٥١٢) دولاراً، و**سنغافورة** (١١٠٥) دولاراً على الفرد الواحد في هذا المضمار.

* لا يتجاوز عدد **الأطباء** ، و**الممرضات** ، و**الأسّرة** لكل (١٠,٠٠٠) مواطن في ليبيا (١٣) طبيباً و (٤٨) ممرضاً و(٣٤) سريراً [١١٠] . وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة بنظيراتها في معظم دول العالم.

* كما لاحظ التقرير قلة الإنفاق على الأطباء العاملين في القطاع العام، وقلة الإنفاق على تعليم الإخصائيين والأطباء ومساعديهم والممرضات والفنيين الطبيين، وقلة الإنفاق على تجديد وتطوير التجهيزات الطبية، وجلب الأدوية المشكوك فيها. كما لاحظ أيضاً ازدياد الأمراض القلبية والسكري والسرطان وظهور زيادة ملحوظة في مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وكذلك السل.

(هـ) كما أورد **تقييم التنافسية** إشارات متعددة تتعلق بالحالة البالغة في السوء التي وصلت إليها **البنية التحتية الأساسية**، ومن المؤشرات التي أوردها التقييم في هذا الصدد:

- من حيث تشييد وجودة البنية التحتية عموماً احتلت ليبيا المركز (١٠٤) من بين (١١١) دولة شملها تقرير التنافسية العالمية لعامي ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ م.
- كما احتلت المركز (١٠٣) في مجال البنية التحتية للنقل الجوي.
- والمركز (٨٨) بالنسبة للبنية التحتية للموانيء.
- والمركز (١١٠) أي ما قبل الأخير بالنسبة للبنية التحتية للمواصلات.
- والمركز (١١٠) ذاته بالنسبة لنوعية وجودة خدمات الهاتف والفاكس.

كما أضاف تقييم التنافسية في هذا السياق:

- أن ليبيا تحتل **مركز ثاني أقل مستوى في** شمال أفريقيا عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق باستخدام خطوط الهواتف الثابتة وشبكة المعلومات الدولية "الانترنيت".
- إن مستوى جودة الاتصال عن طريق **الهواتف النقالة في** ليبيا – رغم سعة انتشاره – وإن درجة سلامة الخطوط المستعملة لهذه الهواتف تضع ليبيا في مرتبة بعد تونس والمغرب.
- كما أن ليبيا تقع في المركز (٧٥) فيما يتعلق بنوعية إمدادات الكهرباء.

---

١١٠ كان عدد الأسّرة لكل (١٠) آلاف نسمة في ليبيا عام ١٩٦٩ (٢٣,٦) سريراً.

- إن **التيار الكهربائي** مازال ينقطع على المدن الكبرى في أوقات مختلفة، كما تعاني بعض المناطق في الداخل من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.
- أن ليبيا في الوقت الحاضر ليس بها **مكاتب بريد عام** Post Offices تتولى نقل المراسلات الشخصية والرسمية بين الأشخاص والمؤسسات.

(و) أما فيما يتعلق **ببنية الأعمال، ونشاط الأموال والإدارة والبناء البيروقراطي في ليبيا**، فقد اقتطف لها " **تقييم التنافسية** " بعض المؤشرات عن " **تقرير التنافسية الدولية** " ترسم لها صورة كارثية على النحو التالي:

- تحتل ليبيا في تنافسية الأعمال المرتبة (١١٠) أي المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول الـ (١١١) التي شملها تقرير التنافسية الدولية.
- كما تحتل المرتبة ذاتها (١١٠) في بنية الأعمال.
- كما تحتل المرتبة الأخيرة (١١١) في مركبات الأسواق المالية وتوفير احتياجاتها.
- كما تحتل المرتبة (٩٨) بالنسبة للتسهيلات المصرفية للحصول على قروض.
- تحتل المرتبة (١٠٧) في استراتيجية وعمليات الشركات عموما.

كما أضاف " **تقييم التنافسية** " في هذا السياق نفسه:

" **وفيما يتعلق بالخدمات والإجراءات والمعاملات والتحويلات المصرفية تأتي ليبيا في أسفل المنحنى البياني. فليبيا أفضل فقط من الصومال**، التي تشهد حرباً أهلية منذ عقود، والتي تقع في أسفل المنحنى. **ومع ذلك فتبقى ليبيا أسوأ من نيجيريا ومصر والمغرب والجزائر وتونس وكازاخستان ..** "

أما فيما يتعلق بالمدة التي تستغرقها عملية **تسجيل إنشاء الشركات الجديدة** فقد أشار التقييم إلى أن ليبيا تأتي في **المركز الأخير بعد السعودية** إذ أن عملية التسجيل المذكورة تستغرق في ليبيا ما لا يقل عن (١٠٠) يوم.

وأضاف التقييم المذكور:

" **وفي ليبيا (الجماهيرية) إجراءات بيروقراطية وروتينية مفرطة في التلكؤ والبطء والتعقيد**، وثمة **عدم استقرار هيكلي ووظيفي وإداري وتشريعي** يعوق صناعة القرارات وتنفيذها وأداء وإنجاز العمل عموماً. وبات معروفاً أن **المؤسسات المملوكة للدولة** تنقصها الكفاءة، وهي فضلاً عن الروتين والرتابة والتعقيد وبؤس الأداء، **غير عادلة في التكليف بالعقود**، فغالباً ما تتم هذه العملية على أساس العلاقات الشخصية والمحسوبية وليس وفقاً لمعايير الشفافية والنزاهة. "

كما أضاف التقييم أيضا:

" وفيما يتعلق بمحصلة التنظيم والضبط الاجتماعي والسياسي فإن **استقلال القضاء الليبي** بناء على تقرير التنافسية الدولية يحتل المرتبة (٧٥) ، **والاعتماد على خدمات الشرطة** يحتل المرتبة (٨٠) أما **كفاءة النظام القانوني** ككل في ليبيا فيحتل المرتبة (٧٥) من بين الدول (١١١) التي شملها التقرير المذكور.

- أما " **منظمة الشفافية العالمية** [١١١] " فقد أعدت حتى الآن أربعة تقارير سنوية عن مستويات الشفافية في العالم وبالتالي درجة وحجم الفساد المتفشي فيها أولها يخص عام ٢٠٠٣ م وشمل (١٣٣) دولة، وثانيها يخص عام ٢٠٠٤ م وشمل (١٤٥) دولة، وثالثها يخص عام ٢٠٠٥ م وشمل (١٥٨) دولة، ورابعها يخص عام ٢٠٠٦ م ويخص (١٦٣) دولة. **وقد وضعت هذه التقارير الأربعة لليبيا في مرتبة قريبة من أسفل السلم حيث كان ترتيبها على النحو التالي** [١١٢] :

السنة	المرتبة	العدد الكلي للدول	الدرجة من(١٠)
٢٠٠٣	١١٨	١٣٣	٢,١
٢٠٠٤	١٠٨	١٤٥	٢,٥
٢٠٠٥	١١٧	١٥٨	٢,٥
٢٠٠٦	١٠٥	١٦٣	٢,٧

ولا تخفى الدلالة المفجعة التي تشير إليها هذه المرتبة المتدنية التي احتلتها ليبيا بنظامها الجماهيري في سلم الشفافية الدولية [١١٣] . وقد جاء ترتيبها بالنسبة للدول العربية بعد كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان والأردن والكويت وتونس ومصر والسعودية والمغرب والجزائر وسوريا.

- أما **صندوق التراث** Heritage Foundation فقد وضع ليبيا في مؤشره للحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٦ م في المرتبة (١٥٢) من أصل (١٥٧) دولة في قائمة الشفافية في المجال المالي والإداري.

---

١١١ من أهم المنظمات الأهلية (تعمل من برلين) التي كرست جهودها لمحاربة الفساد الإداري أينما وجد، وطورت مجموعة من المقاييس والأدوات للتعرف على نوعية ومستويات الأداء الإداري في مناطق العالم المختلفة.

١١٢ راجع ورقة الدكتور أبو بكر بعيرة المقدمة إلى المؤتمر الأول للسياسات العامة في ليبيا.

١١٣ ذكر الدكتور أبو بكر بعيرة في الورقة التي سلفت الإشارة إليها أن إحدى القيادات الإدارية العليا في النظام الجماهيري رفعت تهنئة إلى قيادة البلاد السياسية تهنئها فيها على الموقع الذي احتلته ليبيا على مقياس الشفافية الدولي، مع أن الترتيب الليبي في ذلك العام (٢٠٠٣ م) كان غير مرض للغاية.

وبالطبع فهذا غيض من فيض، كما يقال، في وصف ما آلت إليه الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتعليمية والصحية والتنموية بشكل عام في ظل الشرعية الثورية ونظامها " **الجماهيري البديع** " الذي ابتكرته. وحتى لا يخرج البحث في هذا الموضوع عن حدود ومقتضيات الكتاب فنكتفي بإحالة القارىء حول مجمل الأوضاع خلال هذه الحقبة على عدد من التقارير والدراسات ذات الصلة من أهمها:

- تقارير منظمة العفو الدولية الخاصة بالسنوات منذ عام ١٩٧٧.
- تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن الحقبة ذاتها.
- تقرير الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عن انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي عن الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٩٨ الصادر في عام ١٩٩٩ م.
- تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقارير صندوق النقد الدولي عن ليبيا الخاصة بهذه الحقبة.
- تقارير وحدة الايكونوميست للمعلومات (البريطانية) عن الاقتصاد الليبي منذ عام ١٩٩٠.
- " دليل التنمية البشرية " الصادر سنوياً عن " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " منذ عام ١٩٩٢.
- " دليل حقوق الإنسان " الصادر عن مجلة الأوبزرفر البريطانية في ٢٨ يونيه ١٩٩٨.
- تقارير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).
- تقارير المنظمة العالمية للشفافية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦).
- الدليل الدولي للمخاطر.
- تقارير التنافسية الدولية.
- مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تصدر عن صندوق التراث Heritage Foundation وصحيفة Wall Street Journal .